



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الخميس 26 ديسمبر 2019 - السنة الخامسة والعشرون - العدد 7153



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



في هذا العدد

الافتتاحية

02 الإمارات أيقونة عالمية للاستدامة

الإمارات اليوم

03 استشراف عناصر السعادة والتنمية المستدامة

تقارير وتحليلات

04 السياحة البيئية العربية.. مجال خصب للتعاون بعيداً عن إرهاصات السياسة

05 هل يؤدي إقرار قانون الانتخاب الجديد إلى انفراج في الأزمة العراقية؟

06 كاتب: الولايات المتحدة بحاجة إلى استراتيجية للذكاء الاصطناعي

شؤون اقتصادية

08 الناتج الإجمالي للإمارات ينمو في الربع الأول 3.7%

إنفوجراف

09 حماية المستهلك.. تشجيع الاستهلاك المستدام ودعم لحرية السوق

متابعات إعلامية

10 وفد «برنامج التسامح والتعايش» في «مركز الإمارات للدراسات» يزور كاتدرائية

الأنبا أنطونيوس بأبوظبي



الإمارات أيقونة عالمية للاستدامة

لم تغفل دولة الإمارات برغم انشغالها بنهضتها الشاملة وتطورها المتسارع، الاهتمام بعنصر أساسي ومصيري من عناصر الحياة على الأرض، هو عنصر الاستدامة والمحافظة على التوازن البيئي والترشيد في استخدام ما حباها الله به من ثروات، وذلك انطلاقاً من قناعة راسخة لدى قيادتها وشعبها بوجود بذل كل جهد ممكن للمحافظة على جودة الحياة على كوكب الأرض، وأن يتشارك أبناء البشرية جميعاً في حمايته والمحافظة على موارده.

هذا الاهتمام الذي سبق الكثير من دول العالم، تجلى منذ وقت مبكر من عمر الدولة على لسان المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، حينما قال «أعطوني زراعة أضمن لكم حضارة»، وتجسّد في أفعاله وإنجازاته التي حولت الصحراء إلى أرض خضراء ومكّنت دولة الإمارات من تحقيق نهضة زراعية كانت تبدو مستحيلة بالنسبة لكثيرين، وهو الذي تواصل وتعزز في عهد القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وأكده صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، خلال افتتاح سموهما فعاليات «أسبوع أبوظبي للاستدامة» بداية العام الجاري، بأن نهج الاستدامة هو ركيزة أساسية في دولة الإمارات، وأن الدولة ستدعم دائماً الجهود الدولية لتحقيق أهداف الأجندة العالمية للاستدامة، التي تخدم الإنسانية وتحقق الاستقرار والازدهار للدول والمجتمعات.

دوافع الإمارات نحو تبني الاستدامة ليست من باب الترف ولا هي وليدة فراغ، بل إنها تنبع من منطلق الحرص على مستقبل الأجيال وجعلها شريكة في الثروات وتجنّبها أي مضر قد تنشأ عن أنشطة الأجيال السابقة والحالية وإفراطها في السعي إلى تحقيق المكاسب المادية، بصرف النظر عن النتائج التي قد تترتب على أنشطتها والتي تكون كارثية في بعض الأحيان، وعلى رأسها إلحاق أضرار فادحة بالمنظومة البيئية للكوكب، وانسجاماً مع تعاليم الإسلام الحنيف الذي يدعو إلى الموازنة بين احتياجات الإنسان وموارد الطبيعة ويرفض التبذير والإسراف غير المبرر «وكلوا واشربوا ولا تسرفوا».

ولتحقيق أهداف الاستدامة أطلقت دولة الإمارات في عام 2012، استراتيجيتها للتنمية الخضراء، التي استهدفت من خلالها بناء اقتصاد أخضر تحت شعار «اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة» عبر مجموعة من البرامج والسياسات التي يتم تنفيذها على ستة مسارات رئيسية تغطي مجموعة كبيرة من التشريعات والسياسات والبرامج والمشاريع، أولها الطاقة الخضراء، وهي مجموعة من البرامج والسياسات الهادفة لتعزيز إنتاج واستخدام الطاقة المتجددة وتطوير السياسات الحكومية الهادفة لتشجيع الاستثمارات في مجالات الاقتصاد الأخضر، وإطلاق مسار المدينة الخضراء الذي يشمل مجموعة من سياسات التخطيط العمراني الهادفة للحفاظ على البيئة، بالإضافة إلى ضرورة التعامل مع آثار التغير المناخي، عبر خفض الانبعاثات الكربونية، واتباع نمط الحياة الخضراء وترشيد استخدام الموارد الطبيعية والصناعية، وإعادة تدوير المخلفات، والتكنولوجيا الخضراء التي تركز على تقنيات التقاط وتخزين الكربون، بالإضافة إلى تقنيات تحويل النفايات إلى طاقة.

نتائج هذا الاهتمام وهذا النهج المتفرد جاءت مشرفة وعلى مستوى الآمال وثماره أينعت بسرعة، فكان أن احتلت دولة الإمارات المركز الثاني عربياً على مؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية للعام الحالي 2019، بمعدل بلغ 66.17، الأمر الذي يؤكد استمرار وفاعلية جهودها الخاصة بتحقيق التنمية المستدامة في مختلف القطاعات الاقتصادية والتعليمية والبنية التحتية والبيئية، وغيرها على المستويين المحلي والعربي. حقاً إن حجم الدول لا يقاس بمساحتها ولا بكثافتها البشرية، وإنما بإنجازاتها وفعلها المؤثر على الأرض، وبمساهماتها في رفد الحضارة الإنسانية بكل ما هو نافع وذو قيمة، وبدورها في ضمان مستوى حياة أفضل للأجيال الحالية والقادمة.

استشراف عناصر السعادة والتنمية المستدامة

أكدت دولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال استراتيجياتها وبرامجها الاجتماعية والاقتصادية، حرصها على ترسيخ كل ما من شأنه تحقيق السعادة والرفاه وجودة الحياة، لمواطنيها والمقيمين على أرضها، حيث ربطت هذه الأولويات بتعزيز الهوية الوطنية والتلاحم الاجتماعي والتماسك الأسري، انطلاقاً من ضرورة كل ذلك في الوصول إلى مستهدفات التنمية المستدامة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها.

وجاء تحديد مؤسسة «وطني الإمارات» العناصر الأساسية الثمانية لأهمية التلاحم الاجتماعي والتماسك الأسري، في دراسة لها بعنوان: «التلاحم الاجتماعي والتماسك الأسري طريق إلى السعادة والتنمية المستدامة»، بهدف تعزيز سعادة المجتمع واستدامة التنمية، انطلاقاً من اهتمام المؤسسات الوطنية بالوصول إلى مخرجات منهجية ومبنية على أسس علمية تضمن تحقيق هذه الأهداف؛ حيث تتضمن هذه العناصر النظر للتلاحم الاجتماعي بوصفه ضامناً قوياً لسعادة المجتمع، وأنه المنطلق الأساسي والمحوري لتحقيق الغايات على مستويات الأفراد والمؤسسات، وأنه السبيل الأجدى لتحقيق التنمية المستدامة والفضاء الأوسع لاختيار المشاريع التطوعية والخيرية، وأنه صاحب دور في الدفع باتجاه مستقبل أفضل، يتحقق عبر استراتيجية تستجيب للتكافل الاجتماعي، ويردم الفجوة بين الأجيال ويحفّز على العطاء والتطوع والعمل الجماعي.

وبهذه المناسبة، قال ضرار بالهول الفلاسي، المدير التنفيذي لمؤسسة وطني الإمارات، إن قوة المجتمعات وفعاليتها تكمن بالارتهاق إلى منظومة من القيم والثوابت الوطنية والأخلاقية، التي تحرس طبيعة الاستجابة للعلاقات الاجتماعية؛ إذ يمثل التلاحم المجتمعي، الذي يرتبط بمستوى التعاون بين أفراد المجتمع، الخطوة الأولى في طريق السعادة المجتمعية وطريق التنمية المستدامة، كما أن التعددية الثقافية والفكرية تعزز التآلف بين أفراد المجتمع وتزيد من أواصر التعاون والتضامن، التي تقوم على قيم ومبادئ وطنية أخلاقية، وتبتعد عن الإقصاء أو التهميش، كقيم التسامح والتعددية وقبول الآخر والمساواة بين الأعراق والأجناس.

ونظراً إلى أهمية التماسك الأسري والتلاحم المجتمعي ومواصلة المؤسسات الوطنية العمل على تعزيزهما، كانت الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، قد استكملت في منتصف نوفمبر الماضي الأعمال الميدانية لمسح التماسك الأسري والتلاحم المجتمعي في الدولة للعام 2019، الذي تم بهدف رصد قوة العلاقة بين أفراد الأسرة الإماراتية الواحدة، وتحديد مدى التزامهم بالقيم النبيلة وملاحم الانتماء إلى الهوية الوطنية وأثرها في تحقيق «التماسك الأسري والتلاحم المجتمعي»، بوصفه أحد أبرز مؤشرات الأجندة الوطنية، ومؤشر مهم في منظومة التنمية المستدامة؛ وخاصة أن الأسرة الإماراتية تمثل أولوية قصوى لدى القيادة الرشيدة التي تحرص على توفير المزيد من الخدمات والبرامج والمبادرات التي تحقق السعادة والرخاء، وتبني مجتمعاً إماراتياً قوياً ومتماسكاً، ينعم بحاضر ومستقبل مزدهر، يعم الخير الأطياف كافة، وتناوله كل الفئات الاجتماعية باختلاف أعمارها وجنسها وإمكاناتها.

لقد أدركت دولة الإمارات أن تعزيز التماسك الأسري والتلاحم المجتمعي، يحتاجان إلى تطوير سياسات متكاملة، تعمل على تقديم خدمات اجتماعية متميزة ومبتكرة ضمن بيئة عمل محفزة، تضمن الجودة والاستدامة، وتحقيق السعادة وتدعم التنمية الاجتماعية المستدامة، وتضمن تقديم الخدمات الإدارية كافة، وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية، إضافة إلى تحقيق التكافل والترابط الوطني بين مكونات المجتمع، بما يساهم في الحفاظ على الهوية الوطنية، ويرسخها لدى النشء والشباب، ويعزز عندهم ممارسات الانتماء والولاء، ويعلي فيهم شأن المواطنة الصالحة، ويعرّفهم بالقيم الإيجابية والموروث الثقافي والاجتماعي، ويشجع لديهم ثقافة العمل التطوعي والمسؤولية المجتمعية، ويرسخ ثقافة الحوار والسماحة والاعتدال والمشاركة الفاعلة. إن «رؤية الإمارات 2021» كانت الاستراتيجية الأشمل التي ركزت على مؤشر التلاحم الأسري، والوصول إلى مجتمع متلاحم ومحافظ على هويته، حيث يقاس مستوى التلاحم في جو يسوده التفاهم والاحترام والمساواة، أما مؤشر المجتمع المتلاحم الذي يحافظ على هويته، فإنه يقاس مدى تمتع أبناء المجتمع بالمبادئ والقيم المرتبطة بالهوية الوطنية، والتكافل الاجتماعي والشراكة المجتمعية، استناداً إلى محاور تتعلق بالتماسك الأسري، والتعليم والثقافة، والمساواة، والعدالة، والأمن، والمشاركة، والانتماء الوطني.

السياحة البينية العربية.. مجال خصب للتعاون بعيداً عن إرهابات السياسة

يمكن للاقتصاد بمختلف جوانبه، والسياحة بشكل خاص، أن تشكل عامل التقاء بين الدول العربية بعيداً عن السياسة وإرهاباتها وتجاذباتها، وأن تكون مجالاً خصباً للتعاون نحو تحقيق المصالح المشتركة وتعظيم الاستفادة من هذا النشاط العالمي الذي يعتبر في الكثير، من دول العالم مثل تركيا وإسبانيا وإيطاليا وفرنسا وغيرها الكثير ثروة تفوق في دخلها ومساهمتها في الناتج المحلي لتلك البلدان الكثير من القطاعات الأخرى التي تفتقر إليها الدول العربية وتتطلع إلى الاستثمار فيها.



العربي امتيازات وتسهيلات تشعره بتميزه عن غيره من حملة الجنسيات غير العربية، بالإضافة إلى إتاحة الفرص التدريبية للعاملين في القطاعات السياحية وزيادة ضخ الاستثمارات في هذا القطاع وإيجاد منظومة للأمن السياحي.

الاجتماع العربي الذي يشكل بارقة أمل نحو تعظيم الاستفادة من هذا القطاع المهم، ناقش مسودة استراتيجية عربية للسياحة، وتبادل الإحصاءات والمعلومات واختيار عاصمة للسياحة العربية وموضوعات أخرى، لكنه لم يتطرق إلى الكثير من التحديات التي تواجه القطاع السياحي العربي بشكل عام والسياحة البينية بشكل خاص، وفي مقدمتها غياب الاستقرار السياسي والأمني في بعض الدول، وحاجة البنية التحتية المتعلقة بالقطاع السياحي إلى مزيد من الدعم، فضلاً عن الإجراءات المعقدة والروتينية التي تعرقل انتقال السائح العربي بين بلد عربي وآخر أكثر من تلك التي تواجه نظيره الأجنبي.

ومع أن هناك منظمة عربية للسياحة تتبع جامعة الدول العربية، وتمثل مهمتها الأساسية في تطوير السياحة بمفهومها الشامل وتفعيل دورها في تعظيم الميزة النسبية والتنافسية للدول العربية كمنطقة جذب سياحي، إلا أن الواقع مختلف عن الطموح، لأن الجهود العربية لتطوير التنمية السياحية البينية العربية لا تزال غير كافية وهي بحاجة إلى العديد من الآليات التنفيذية التي تقود نحو رؤية جديدة يتم فيها المزج بين المكون السياحي والمكون الثقافي على المستوى العربي وتوظيفهما لخدمة السياحة البينية العربية، وتجنيبها كل تأثيرات وإرهابات السياسة.

من هذا المنطلق وفي إطار الجهود العربية لتطوير القطاع السياحي في الدول العربية، خصوصاً وأنه يتميز بتنوعه وثرائه واحتوائه على مختلف أنواع السياحة التقليدية، بما في ذلك التاريخية والدينية والبيئية والترفيهية، والحديثة مثل سياحة التسوق وسياحة المعارض والمؤتمرات والسياحة العلاجية، فقد استضافت مدينة الأحساء في المملكة العربية السعودية خلال الأسبوع الجاري الدورة الـ 25 للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للسياحة، والدورة الـ 22 للمجلس السياحي العربي، الذي ناقش تحديات الأمن السياحي وآليات مواجهتها، واستعرض المسودة المحدثة لوثيقة الاستراتيجية العربية للسياحة وتفعيل الاستفادة من المعلومات والإحصاءات السياحية لدعم الاستراتيجية.

مثل هذه الاجتماعات يُنتظر أن تحقق نتائج يلمسها الإنسان العربي على أرض الواقع، سواء كان سائحاً أو مشتغلاً في المجال السياحي، باعتبارها فرصاً سانحة للارتقاء بهذا القطاع وتحويله إلى مصدر مهم لدعم اقتصادات الدول العربية، يتوازى مع متوسط إسهام السياحة عالمياً في الدخل القومي الذي يصل إلى 10% على الصعيد العالمي، بينما لا يتجاوز الـ 3% في العالم العربي، وذلك نتيجة ضعف السياحة البينية ما بين الدول العربية، وتوجه غالبية السياح العرب نحو الدول الأخرى، ليس لأنها تملك مقومات سياحية أفضل أو خدمات أرقى، ولكن بسبب غياب استراتيجية عربية فاعلة ومؤثرة تستطيع إقناع الإنسان العربي وجذبه نحو البلدان العربية.

ولأن التكامل والتنسيق والتواصل الدائم والفعال والفهم المشترك هي الخطوات الأولى لنجاح أي تعاون، فإنه لا بد للدول العربية لتمكين من الاستفادة مما تملكه من ثروات سياحية وتحقيق نتائج تنعكس بشكل إيجابي مباشر على واقعها الاقتصادي ومستوى شعوبها المعيشي عبر مخرجات حقيقية ترفع العائدات الاقتصادية وتزيد من فرص العمل، لا بد لها من وضع وتنفيذ برامج مشتركة للتوعية والتعريف بما تضمه كل دولة من مقومات سياحية، وأن تعمل على تسهيل إجراءات تنقل المواطنين عبر حدودها، وأن تمنح للمواطن

تمكن مجلس النواب العراقي «البرلمان» من تمرير قانون الانتخاب الجديد، الذي يعد أحد مطالب الحراك الشعبي المتواصل منذ الأول من أكتوبر الماضي، فهل يسهم هذا في تخفيف حدة التوتر في الشارع العراقي ويفتح الباب لحل الأزمة المستمرة منذ أشهر؟

هل يؤدي إقرار قانون الانتخاب الجديد إلى انفراج في الأزمة العراقية؟



القانون وبأي نسبة أصوات. أما على مستوى الحراك؛ فالقانون بالطبع هو أحد مطالب المحتجين الذين خرجوا إلى الشوارع ضد الفساد مطالبين بالإصلاح؛ ولا شك أن هذا كان محل ترحيب منهم؛ حيث يتيح الترشح الفردي والدوائر المتعددة، الذي يقول المتظاهرون إنه يضمن صعود أجيال جديدة من الشباب إلى الساحة السياسية، ويحد من احتكار الأحزاب والقوى الحالية للسلطة في البلاد.

ولكن المحتجين لم يطالبوا بقانون جديد للانتخابات فحسب، بل طالبوا أيضاً باستبعاد الطبقة السياسية بأكملها واختيار رئيس وزراء مستقل لا ينتمي إلى أي حزب؛ وذلك في إطار إصرارهم على إحداث تغيير شامل في النظام السياسي الذي أسس قواعده الاحتلال الأمريكي بعد إطاحة صدام حسين؛ وتسيطر إيران على مفاصله عبر وكلائها من القوى والأحزاب الشيعية؛ وهم يعتبرون هذا النظام فاسداً ومسؤولاً عن التدهور الاقتصادي في البلاد؛ حيث يعيش أغلب العراقيين في حالة فقر. إذًا، إقرار القانون الجديد مهم ويلبي مطلباً ثانياً من مطالب الحراك؛ إلى جانب استقالة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي؛ ولكنه لن يكون كافياً لإنهاء الاحتجاجات التي يتوقع أن تتواصل حتى يتم تكليف رئيس حكومة مؤقت مقبول من المحتجين، وقادر على تنفيذ الإصلاحات التي يطلبونها.

جاء تصديق البرلمان على القانون الجديد بكل بنوده، بعد خلافات شديدة بين القوى والأحزاب السياسية المختلفة، أدت إلى تأجيل جلسات البرلمان الخاصة بمناقشة وإقرار المشروع مرات عدة؛ حيث تعارض بعض القوى هذا القانون لأنه يفقدها النفوذ الذي منحها إياه القانون السابق الذي يقوم على القائمة الانتخابية المفتوحة على مستوى البلاد، بينما يتيح القانون الجديد للناخبين اختيار أعضاء البرلمان على أساس فردي بدلاً من الاختيار من قوائم حزبية؛ حيث يعتمد دوائر انتخابية عدة، والاختيار على أساس فردي؛ ويشترط أن يكون كل عضو في البرلمان ممثلاً لدائرة انتخابية محددة بدلاً من مجموعات المرشحين التي تمثل محافظات بأكملها؛ بحيث يفوز بالدائرة الأكثر أصواتاً.

وسيدخل القانون الجديد حيز التنفيذ فور نشره في الجريدة الرسمية. وبذلك يكون البرلمان قد حقق أحد مطالب المحتجين الرئيسية، ويبقى السؤال: هل تسهم هذه الخطوة في حل أو انفراج في الأزمة أو تؤدي إلى تخفيف حدة الاحتجاجات؟ لقي القانون الجديد ردود فعل متباينة، سواء على مستوى الشارع أو القوى السياسية؛ وعلى مستوى الكتل السياسية، رحبت به بعض القوى، بينما عبرت أخرى عن رفضها للطريقة التي أجريت بها عملية التصديق. وقد أكد الزعيم الشيعي البارز مقتدى الصدر، أن إقرار قانون الانتخابات الجديد سيقصي كل الأحزاب الفاسدة. وقال: «باسم الشعب تحقق مطلب آخر من مطالب الشعب بعد أن وقفت معه المرجعية والعقلاء والأصلاء وكل وطني شريف من النواب وغيرهم».

وبالمقابل، كانت هناك قوى لم تشارك أصلاً في الجلسة احتجاجاً ورفضاً للقانون الجديد؛ حيث تم التصويت عليه وسط غياب بعض الكتل، فيما انسحبت كتلة الكرد التي تمثل أحزاب كردستان من الجلسة لأسباب لم تتضح بعد، ولكنها، كما يبدو، بسبب عدم أخذ ظروف كردستان بعين الاعتبار. ولم تتضح بعد القوى التي صوتت لصالح

كاتب: الولايات المتحدة بحاجة إلى استراتيجية للذكاء الاصطناعي

استعرض مارتين راسر، الخبير في مركز الأمن الأمريكي الجديد، والضابط السابق بوكالة الاستخبارات المركزية والمدير التنفيذي في منظمة العفو الدولية، في مقاله المنشور في مجلة «فورين بوليسي» أهمية وجود استراتيجية للذكاء الاصطناعي لدى الولايات المتحدة، وذلك إذا ما رغبت في تحقيق الريادة في مجال الذكاء الاصطناعي في ضوء السعي الحثيث من الصين للترتيب على عرش هذا المجال عالمياً.



تحتاج الولايات المتحدة إلى التفكير بشكل كبير واتخاذ إجراءات جريئة لتسخير الإمكانيات التكنولوجية والتصدي للتحديات. وفي حال استمرت على المنوال الحالي نفسه، سوف تتخلف الولايات المتحدة كثيراً عن منافسيها. فالصين، على وجه الخصوص، تنفق مبالغ متزايدة على البحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي وتتفوق على الولايات المتحدة في نشر أنظمة قائمة على الذكاء الاصطناعي. كما تجذب الصين المزيد من مغتربيها إلى الوطن للانضمام إلى بيئة الذكاء الاصطناعي الخاص بها. وهناك ثلاثة مجالات رئيسية يتعين على الولايات المتحدة أن تجتهد فيها من أجل عكس هذا الوضع ووضع الأساس من أجل ريادة طويلة الأمد في مجال الذكاء الاصطناعي: أولاً، يتعين على الكونغرس والبيت الأبيض زيادة التمويل السنوي للبحث والتطوير للذكاء الاصطناعي من حوالي 5 مليارات دولار إلى 25 مليار دولار بحلول عام 2025. هذا أمر واقعي وقابل للتنفيذ، فهو يساوي أقل من 19% من إجمالي الإنفاق الفيدرالي على البحث والتطوير في ميزانية السنة المالية 2020، كما أنه ثمن ضئيل يتعين دفعه مقابل الحصول على محرك رئيسي للنمو الاقتصادي الطويل الأجل. ونظراً لأن الحكومة الأمريكية هي الممول الأكبر للأبحاث الأساسية، وخاصة عندما يكون لدى القطاع الخاص القليل من الحوافز من أجل تخصيص موارد للأبحاث، فمن المرجح أن يكون الدعم الحكومي ضرورياً

في غضون السنوات المقبلة، سيؤثر الذكاء الاصطناعي بشكل كبير في كل جانب من جوانب الحياة البشرية، حيث سيعمل الذكاء الاصطناعي، عبر التقنيات التي تحاكي السلوك الذكي في الآلات، على تغيير طريقة معالجتنا وفهمنا للأمور، وستعمل على إلغاء الكثير من الوظائف، وتحويل معظم الوظائف الأخرى، وخلق صناعات جديدة كاملة. كما أن الذكاء الاصطناعي سوف يغير طريقة اكتسابنا للعلم وإنتاجنا لطعامنا ومعالجة مرضانا، وستغير هذه التكنولوجيا أيضاً كيفية قيامنا بشن الحروب. ولكل هذه الأسباب مجتمعة، فإن الترتيب على عرش الذكاء الاصطناعي، أكثر من أي تكنولوجيا ناشئة أخرى، سوف يمنح القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية الضرورية في هذا القرن، ولهذا فإنه من الضروري للولايات المتحدة أن تفهم هذا الأمر بشكل واضح وصحيح.

وأول الخطوات من أجل تحقيق الريادة في مجال الذكاء الاصطناعي سوف تبدأ بإنشاء استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي، وهي الاستراتيجية التي سوف تكون بمثابة جهد كامل للمجتمع يمكن أن يخلق الفرص ويعمل على صياغة النتائج المرجوة ويستعد للتحديات الحتمية للمجتمع الأمريكي التي ستجلبها هذه الحقبة التكنولوجية الجديدة. وقد اتخذت الولايات المتحدة خطوات مهمة في هذا الاتجاه، عندما قام البيت الأبيض في شهر فبراير الماضي بإطلاق المبادرة الأمريكية للذكاء الاصطناعي، التي توضح رؤية شاملة للقيادة الأمريكية في مجال الذكاء الاصطناعي. وفي الشهر الماضي، أصدرت لجنة الأمن القومي الخاصة بالذكاء الاصطناعي، بتفويض من الكونغرس، تقريرها المؤقت الذي يحدد خمسة مجالات من الجهود للمساعدة في ضمان الريادة التكنولوجية للولايات المتحدة.

ومع ذلك، فإن الذي ما يزال مفقوداً، هو إطار حقيقي للاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي، حيث

ذلك إلى توفير الوقت والموارد لأصحاب العمل عند توظيف الكفاءات القادمة من خارج الولايات المتحدة. ويجب على الكونجرس أيضاً تنفيذ طرق جديدة لجذب خبراء الذكاء الاصطناعي الأجانب والاحتفاظ بهم، مثل دمج وتسهيل إجراءات تأشيرة «الطالب» و«العمل» مقابل التزامات بالعمل في الولايات المتحدة. طالما كان المهاجرون مصدراً للابتكار في الولايات المتحدة، ويجب على الأمريكيين أن يستغلوا حقيقة أن أفضل وألمع الأشخاص في العالم ما زالوا يرغبون في العمل والعيش في الولايات المتحدة.

ثالثاً، يجب على الولايات المتحدة حماية تفوقها التكنولوجي، خاصة في الأجهزة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، وتحديد أشكال الموصلات على وجه الخصوص التي تُعتبر المفتاح في هذا المجال، حيث يتعين على الولايات المتحدة، بالتنسيق مع الحلفاء والشركاء، فرض ضوابط تصدير واسعة على معدات تصنيع أشباه الموصلات إلى الصين. فمن خلال مبادرتها «صنع في الصين 2025»، وهي سياسة صناعية واسعة النطاق تهدف إلى إقحام الصين في نادٍ مختار من القوى التكنولوجية العالمية، تسعى بكين للتخلص من الاعتماد على المصادر الأجنبية لتصنيع أشباه الموصلات ووضع نفسها كقوة مستقلة لأشباه الموصلات من خلال بناء مصانع أشباه الموصلات الخاصة بها، حيث لا تزال الصين تعتمد على معدات التصنيع الأجنبية.

لدى الولايات المتحدة بالفعل العديد من المكونات الضرورية لتعزيز القرن الأمريكي للذكاء الاصطناعي، التي تشمل جامعات ومعاهد بحث عالمية المستوى ومجتمعاً مفتوحاً يشجع الابتكار وسكاناً ديناميين يعملون بجد وشركات التكنولوجيا الرائدة في العالم. كما أن الكثير من الإنجازات الحالية في هذا المجال متجذرة في السياسات التي تم تنفيذها منذ عقود. وما نحتاج إليه الآن هو الإرادة السياسية والرؤية الاستراتيجية للقيام بالاستثمارات اللازمة لتنشيط القدرة التنافسية للولايات المتحدة. ويجب أن ندرك أن الريادة التكنولوجية الأمريكية غير مضمونة، لهذا فإنه يجب على الولايات المتحدة اتخاذ خطوات جريئة لتحقيق رؤيتها الخاصة بالذكاء الاصطناعي.

لتعزيز اختراقات جديدة في مجال الذكاء الاصطناعي. ومن الممكن أن تؤدي تلك الاختراقات إلى إحداث تحول في الاقتصاد العالمي، وذلك كما فعلت الولايات المتحدة من خلال تمويل البحوث التي أدت إلى اختراع أشباه الموصلات ونظام تحديد المواقع العالمي والإنترنت وهي الاختراعات التي غيرت وجه الاقتصاد العالمي.

ثانياً، يتعين على الولايات المتحدة بذل المزيد من الجهود من أجل تنمية قدراتها البشرية، وذلك من خلال التركيز على أمرين رئيسيين، يكمن أحدهما في قيام الكونغرس الأمريكي بتوفير الموارد للمدارس الأمريكية، وخاصة خلال المرحلة التي تمتد من مستوى الروضة حتى الصف الثاني عشر، وذلك من أجل توسيع وتحديث مناهجها في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ويكمن الأمر الآخر في تعزيز التطوير المهني للمعلمين. ولعل أبرز التشريعات التي تستحق المحاكاة في هذا الخصوص، هو قانون تعليم الدفاع الوطني لعام 1958، الذي قامت الولايات المتحدة بسنّه بعدما أدركت مدى تخلفها في سباق الفضاء، حيث قدم القانون في ذلك الوقت حوالي 9 مليارات دولار لدعم التعليم في العلوم والرياضيات.

علاوة على ذلك، ستحتاج الولايات المتحدة إلى استقطاب المواهب الدولية، ولهذا ستحتاج إلى إعادة النظر في سياساتها المتعلقة بالهجرة. فهناك عدد قليل جداً من الأمريكيين الذين تلقوا تعليماً في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات لتلبية الطلب من قطاع التكنولوجيا الأمريكي، ما دفع العديد من الشركات إلى استخدام برنامج تأشيرة «H-1B» لاستقطاب المهاجرين المؤهلين. ويتعين على الكونغرس إصلاح برنامج تأشيرة «H-1B» من خلال رفع الحد الأقصى الإجمالي البالغ 85 ألف شخص كل عام لكي يصبح قادراً على استقبال أكثر من 200 ألف شخص كل عام. ويجب رفع كل القيود المفروضة على قديم واستقطاب حاملي الشهادات العليا. كما يجب على الحكومة الأمريكية أيضاً إنشاء طرق جديدة لتوظيف المواهب الدولية، ويجب على وزارة العمل تحديث قائمتها للمهن المدرجة على الجدول «A»، التي من شأنها تبسيط عملية إجراءات الإقامة الدائمة لكي تشمل تقني الذكاء الاصطناعي ذوي المهارات العالية. وسيؤدي

الناتج الإجمالي للإمارات ينمو في الربع الأول 3.7%



خلال الربعين الأول والثاني من عام 2019، مقارنة بـ 6.1% و6.0%، للفترة نفسها من العام الماضي؛ نتيجة لاستمرار الإنفاق الاستثماري للمشروعات المتضمنة في رؤية المملكة العربية السعودية 2030. وشهدت الضغوط التضخمية تراجعاً في عدد كبير من الدول العربية منها الأردن وتونس والجزائر ولبنان ومصر وموريتانيا، كما تراجع المستوى العام للأسعار في كل من الإمارات والسعودية؛ نتيجة لتراجع الضغوط التضخمية في ظل انتهاء عدد من هذه الدول من تنفيذ إصلاحات تحرير أسعار الطاقة، وفرض ضرائب جديدة لتحقيق الانضباط المالي.

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات بنسبة 3.7%، ليصل إلى 369 مليار درهم خلال الربع الأول من العام 2019، مقارنة بـ 355,7 مليار درهم للفترة المماثلة من العام 2018، فيما سجل النمو بالأسعار الجارية 2.8%، ليصل إلى 377 مليار درهم، مقابل 367 مليار درهم للفترة نفسها، بحسب تقرير صندوق النقد العربي الصادر أمس.

وفي سياق متصل، توقع مصرف الإمارات المركزي، أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي للدولة بنسبة 2% خلال الربع الأخير من العام الحالي، وأن يحقق الناتج غير النفطي 2.3% والناتج النفطي 1.3% للفترة نفسها، بحسب تقرير المراجعة الربعية لمصرف الإمارات للربع الثالث من العام والمتوافر عبر الموقع الإلكتروني للمركزي. وحقق القطاع غير النفطي معدلات نمو في بعض الدول العربية نتيجة استراتيجيات التنويع الاقتصادي، كما شهد الربع الثاني من عام 2019 نمو الصادرات السلعية لبعض الدول العربية ولاسيما الأردن والسعودية. وسجلت البيانات الواردة في التقرير، تراجع معدل البطالة في السعودية إلى نحو 5.7% و5.6%

البدء بتنفيذ مشروع حقل الدرة البحري للغاز قريباً



نقلت صحيفة الاقتصادية السعودية عن وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان قوله يوم الأربعاء: إن مشروعاً جديداً في حقل الدرة البحري للغاز سيبدأ تنفيذه قريباً. وأدلى الأمير عبدالعزيز بهذه التعليقات في أثناء زيارة إلى مجمع حقل الخفجي النفطي في السعودية بعد يوم من توقيع اتفاق مع الكويت أنهى نزاعاً بشأن المنطقة المحايدة "المقسومة" التي يتشاركها البلدان. وأضاف الوزير أن شركتين إحداهما من السعودية والأخرى من الكويت، لديهما القدرة على تنفيذ المشروع، وأن المنطقة "واحدة وفيها كميات كبيرة من الغاز".

العجز في ميزان المعاملات الجارية في مصر ينخفض والاستثمار الأجنبي المباشر يرتفع

وسجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج القطاع النفطي أدنى مستوى لها منذ عام 2014 في الربع الثالث من العام المالي 2019/2018. وقال آلن سانديب رئيس البحوث في نعيم للوساطة المالية «الاستثمار الأجنبي المباشر تضاعف تقريباً على أساس فصلي وقفز 67 بالمئة على أساس سنوي». وأضاف أن هذه القفزة «قادتها استثمارات أعلى في القطاع غير النفطي... في تطور طال انتظاره، هو أيضاً مؤشر رئيسي للآداء بعد تنفيذ إصلاحات اقتصادية صارمة».

أظهرت بيانات من البنك المركزي، أمس الأربعاء، أن العجز في ميزان المعاملات الجارية لمصر تراجع إلى 1,382 مليار دولار في الفترة من يوليو إلى نهاية سبتمبر 2019، من 2,012 مليار دولار في الفترة نفسها قبل عام. وارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الفترة، وهي الربع الأول من العام المالي 2020/2019 في مصر، إلى 2,353 مليار دولار من 1,415 مليار دولار قبل عام. ومع استبعاد قطاع النفط، تسعى مصر جاهدة منذ سنوات لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

حماية المستهلك..

تشجيع الاستهلاك المستدام ودعم لحرية السوق



اعتمد مجلس الوزراء، برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، إصدار قانون اتحادي بشأن حماية المستهلك، لتطوير التشريعات التي تمس حياة المستهلكين وحمائهم وتحقيق استقرار الأسعار وفق أفضل الممارسات.







أهداف القانون:

- تعزيز منظومة متقدمة ومرنة لحماية حقوق المستهلك
- تعزيز استقرار الأسواق وتوازنها داخل الدولة
- تعزيز التوافق مع القانون الخليجي الموحد بشأن حماية المستهلك
- مراعاة النمو المتسارع لأنشطة التجارة الإلكترونية
- ضمان وصول السلع والخدمات بما يلبي احتياجات المستهلك
- الحد من زيادة الأسعار في الظروف غير الطبيعية
- تحديد العقوبات والتظلمات ذات العلاقة

مصدر البيانات: الاتحاد، البيان، الإمارات اليوم



TheECSSR     



وفد «برنامج التسامح والتعايش» في «مركز الإمارات للدراسات» يزور كاتدرائية الأنبا أنطونيوس بأبوظبي

العبادة وممارسة الشعائر للديانات الأخرى، كما أنها تهدف إلى تعزيز التقارب الفكري والديني والثقافي والاجتماعي بين الناس، وتقدير اختلاف الآخر، وتأسيس ثقافة التسامح والتعايش، وخاصة التسامح الديني، حيث يمارس الجميع في دولة الإمارات شعائرهم الدينية بكل حرية. كما تُبرز هذه الزيارات الجهود التي تقوم بها دولة الإمارات العربية المتحدة محلياً لتعزيز وترسيخ قيم التعايش، عملياً وعلى أرض الواقع؛ ما يعزز مكانة الدولة باعتبارها أيقونة للتسامح محلياً؛ حيث يقيم على أرضها أكثر من 200 جنسية من ثقافات وديانات وأعراق مختلفة؛ وعالمياً، لتكون بذلك نموذجاً حقيقياً يحتذى به في ترسيخ ثقافة التسامح بأشكاله المختلفة، والتعايش السلمي بين أتباع مختلف الثقافات والديانات.

ويكتسب برنامج التسامح والتعايش الذي ينظمه مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أهمية كبيرة، حيث يأتي في سياق عام 2019 الذي أعلنه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، «عاماً للتسامح» بهدف ترسيخ دولة الإمارات العربية المتحدة عاصمة عالمية للتسامح؛ ولكي يصبح التسامح عملاً مؤسسياً مستداماً من خلال مجموعة من التشريعات والسياسات الهادفة إلى تعميق قيم التسامح والحوار وتقبل الآخر والانفتاح على الثقافات المختلفة.

زار وفد «برنامج التسامح والتعايش» الدفعة الثانية، الذي ينظمه مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، كاتدرائية الأنبا أنطونيوس في أبوظبي، وذلك في إطار الأنشطة العلمية والميدانية التي ينظمها المركز لطلبة البرنامج داخل الدولة وخارجها.

وتضمنت الزيارة التي نُظمت، يوم الإثنين الماضي (23 ديسمبر 2019)، جولة تعريفية في الكنيسة اطلع خلالها أعضاء الوفد على ما تضمه من معالم دينية وثقافية؛ وتبادلوا الحديث مع مضيفيهم من القائمين على الكاتدرائية حول أهمية التواصل والتعاون بين أتباع الديانات، حيث أكدوا قيم التسامح والتعايش المشترك التي ينبغي أن تسود بين مختلف الثقافات والديانات، والتي حض عليها الدين الإسلامي الحنيف. ومن جانبهم، أعرب المسؤولون في كاتدرائية الأنبا أنطونيوس عن سعادتهم الغامرة بهذه الزيارة، مؤكداً أن دولة الإمارات العربية المتحدة أصبحت رمزاً للتسامح في المنطقة والعالم، ومشيداً بتنظيم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية هذا البرنامج الفريد من نوعه، وبدور سعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي مدير عام المركز في هذا المجال.

وتنجم هذه الزيارات لدور العبادة الخاصة بأتباع الديانات الأخرى مع تعاليم الإسلام السمحة، التي تضمن حرية